المتعلق باعتناق الدين اليهودي جملة « حسب أصول الشريعة » . وهذه الجملة تمنح المحاكم الدينية او المؤسسات الدينية المخولة وحدها صلاحية الاعتراف بشرعية يهودية او عدم يهودية اي كان . هذا الامر يلقى معارضة شديدة من بعض الفئات اليهودية داخل اسرائيل وخارجها وبالذات الحركة الاصلاحية في الولايات المتحدة .

مشاريع حلول

لقد تقدمت جميع الكتل المرشحة للاشتراك في الائتلاف مع المفدال بما فيها حزب العمل باقتراحات لايجاد مخرج لهذه القضية ، لكن المفدال حتى كتابة هذه السطور رفض جميع هذه المقترحات . وقد اقترح الاحرار المستقلون تجميد جميع مشاريع القوانين حول المواضيع الدينية وغيرها من التي ما زال الاختلاف عليها قائما منذ أكثر من عام . وقد أوضح وزير السياحة موشي كول تنازل حزبه في هذا المضمار حين أشار الى قرار مؤتمر حزبه الداعي الى عدم المشاركة في أية حكومة اذا لم يتمكن الحزب من المبادرة لانجاح مشروع قانون « هاوزنر » الداعي الى اتباع الزواج المدني لمن ليس بامكانهم عقد قرانهم حسب الشريعة . وفي مناسبة اخرى أعرب عضو الكنيست جدعون هاوزنر (الاحرار المستقلين) عن استعداد حزبه لتأجيل مشروع القانون المعروف باسمه لمدة عام رغم ان مؤتمر الحزب أقر عدم تأجيل المشروع .

أما سكرتير عام حزب المابام مئير تلمي فقد أعرب عن استعداد حزبه لطي جميع مطالبه بهذا الخصوص اذا فعل الباقون نفس الشيء ، واقترح عدم السماح لاي كان بطرح أية مبادرات او اقتراحات حول قضايا الدين والدولة الى حين انتهاء المفاوضات في جنيف واضاف تلمي قائلا : « هناك امكانيتان : اما ان نوافق جميعا على عدم تقديم مبادرات في الوقت الحاضر او ان نتفق جميعا انه من حق كل منا حسب ادراكه ان يطرح في الكنيست ما يراه مهما في الوقت الذي يراه مناسبا » (ر.١٠١٠ ــ ٧٤/١/٣٠ ، ملحق ٤٤٩). وهذا يعني تجميد الوضع الراهن او اتاحة فرصة المبادرة لجميع الشركاء في الائتلاف .

وقد ناشدت جولدا مئير في رسالة وجهتها الى الكتل المشتركة في المفاوضات الثلاثية اقامة حكومة على اساس ما اتفق عليه بالنسبة للسياسة الاقتصادية والاجتماعية ، وعلى اساس الوضع الراهن فيما يتعلق بالشؤون الدينية ، أما بالنسبة لقضية التهويد حسب الشريعة فقد اقترحت مئير تأجيل الموضوع لمدة عامين .

وعلى اثر رفض المفدال لهذا الاقتراح تقدم عضو الكنيست حاييم تسادوك (العمل) باقتراح يدعو الى تشكيل لجنة وزارية باشتراك جميع الاطراف ، تحاول خلال عامين ايجاد حل ، وذلك بالتنسيق مع التيارات الدينية اليهودية الثلاثة . لكن المفدال رفض ذلك وطالب بشطب عبارة التيارات الدينية الثلاثة لان ذلك يعتبر اعترافا بالتيار الاصلاحي . وقد طالب المفدال بالمقابل اقرار مطلبهم بان الاعتناق يتم حسب الشريعة طبقا لمطلبهم الاساسي ريثما يتم التوصل الى ايجاد حل تشريعي للمسألة .

أما الجبهة الدينية التوراتية فترفض مجرد ان تبحث هذا الموضوع هيئة علمانية كالكنيست .

وبناء على هذه المواقف جميعا وبالذات فيما يتعلق بمسألة « من هو اليهودي » فقد توقفت المفاوضات الائتلافية اثر انسحاب حركة حقوق المواطن ومن ثم المفدال واعلان الاحرار المستقلين بأنه ليس لديهم ما يقدمونه وانهم بانتظار ما سيتقدم به المعراخ والمفدال من اقتراحات تسوية لتقرير موقفهم . وصرح سكرتير حزب الاحرار المستقلين اثر انسحاب حركة حقوق المواطن من المفاوضات الائتلافية بأنه يحتمل ان يجد حزبه نفسه خارج الائتلاف اذا ما رضخ المعراخ للمفدال . وفي مثل هذا الجو طرحت امكانية تشكيل حكومة مقلصة بدون المتدينين ، الامر الذي لا يرغب فيه المعراخ . وقد رد سكرتير حزب العمل على هذا الاقتراح بقوله : « لا استطيع ان ادلي بأي موقف رسمي ، فينبغي اولا ان تجري مشاورات رسمية بين زملائنا في لجنة المفاوضات ومؤسسات الحزب، ولذلك لا أستطيع الان ان ادلي بجواب رسمي على هذا السؤال . وانا شخصيا اعتقد ان من واجبنا تأليف حكومة وليس ثمة مبرر للخشية من تأليف حكومة مقلصة لديها خطوط أساسية متفق عليها . وان الانتخابات ينبغي ان تعقد عندما يحين وقتها وليس قبل ذلك » (ر.١٠١٠ ــ ٧٤/٢/١٣ ، ملحق ٤٦١) .

هاني عبدالله